



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية**

موجز

دخل الصراع الآن في الجمهورية العربية السورية عامه الثامن، في الوقت الذي لا يزال فيه المدنيون على نطاق البلد بأسره يتحملون وطأة أعمال القتال المستمرة. فالنساء والرجال والأطفال السوريون في شرقي البلد، على سبيل المثال، قد شهدوا عمليات واسعة النطاق شنّها التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية هو وقوات سوريا الديمقراطية أدت إلى التدمير شبه الكامل للبلدات والقرى في هجين والباغوز (دير الزور) وما حولهما. وتبعّت ذلك موجات نزوح من هذه المناطق، اقتيد فيها عشرات الآلاف من المدنيين الفارين إلى مستوطنات مؤقتة، من بينها مخيم الهول، ما أدى إلى إجهاد موارد الإغاثة الإنسانية الواقعة بالفعل تحت ضغط شديد.

وفي الوقت نفسه، فإن الهجمات الجوية والأرضية للقوات الموالية للحكومة، التي بدأت في شباط/فبراير والرامية إلى طرد الإرهابيين التابعين لهيئة تحرير الشام والمجموعات المسلحة المرتبطة بها من إدلب وريف حماة الشمالي واللاذقية وريف حلب الغربي، قد تصاعدت بشكل خطير، مدوّرة البنية التحتية التي لا بد منها لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك المستشفيات والأسواق والمنشآت التعليمية والموارد الزراعية، ما أجبر مئات الآلاف على الفرار.

وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، جرى بشكل تعسفي اعتقال واحتجاز المدنيين، بمن فيهم العائدون حديثاً. وعلاوة على ذلك، لا يزال تقديم الخدمات في درعا

* تمّ التوصل إلى اتفاق على نشر هذا التقرير بعد التاريخ المعتاد للنشر بسبب ظروف خارجة عن سيطرة الجهة المقدّمة له.

** يُعمّم مرفقاً هذا التقرير كما وردا، وباللغة التي قُدّما بها فقط.



ودوما والغوطة الشرقية (ريف دمشق) يتسم بعدم الفعالية، ما يحرم مئات الآلاف من المدنيين من إمكانية الحصول على مياه الشرب والكهرباء وخدمات التعليم.

ومن أجل التخفيف من أشد الثغرات إلحاحاً في مجال الحماية، تقترح اللجنة مجموعة من التوصيات الواقعية تتقدم بها إلى الدول الأعضاء، وخاصة إلى الدول التي تقدّم دعماً إلى الأطراف المتحاربة. ويتحمّل المجتمع الدولي ككل مسؤولية مشتركة عن الآلاف المؤلفة من الجرائم المرتكبة ضد ملايين السوريين نساءً ورجالاً وأطفالاً.

المحتويات

الصفحة

٤	الولاية والمنهجية	أولاً -
٤	ملاحظات تمهيدية	ثانياً -
٦	التطورات السياسية والعسكرية	ثالثاً -
٨	حماية المدنيين	رابعاً -
٩	دير الزور	ألف -
١٢	إدلب، وريف حماة الشمالي، واللاذقية، وريف حلب الغربي	باء -
١٥	عفرين (حلب)	جيم -
١٦	تأثير الصراع المستمر	خامساً -
١٦	عفرين (حلب)	ألف -
١٨	المناطق التي تسيطر عليها الحكومة	باء -
٢٠	تشريد السكان	جيم -
٢٤	الأضرار المتعلقة بنوع الجنس	دال -
٢٦	التوصيات	سادساً -

Annexes

I.	Map of the Syrian Arab Republic	29
II.	Attacks in Idlib, northern Hama, Ladhqiyyah and western Aleppo	30

أولاً - الولاية والمنهجية

- ١ - في هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقرار المجلس ١٧/٤٠، تقدّم لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية استنتاجاتها المتوصّل إليها بناء على التحقيقات التي أُجريت في الفترة من ١١ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩^(١). واستندت المنهجية التي اتبعتها لجنة التحقيق إلى أفضل ممارسات لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق.
- ٢ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى ٢٩١ مقابلة أُجريت في المنطقة وانطلاقاً من جنيف. وقامت اللجنة بجمع واستعراض وتحليل صور مأخوذة بالتتابع الاصطناعية (السواتل) وصور فوتوغرافية وتسجيلات فيديو وسجلات طبية. وأُخذت في الاعتبار في التقرير رسائل وردت من حكومات ومنظمات غير حكومية وكذلك تقارير صادرة عن الأمم المتحدة.
- ٣ - واعتُبر معيار الإثبات قد استُوفي عندما تكون اللجنة قد حصلت على قدر موثوق به من المعلومات - تثبتت منه - يكفي لأن تخلص معه إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحوادث المعنية قد وقعت على النحو المشروح وأن الطرف المحارب الذي حدّدت هويته قد ارتكب الانتهاكات المعنية. وقد تأثرت تحقيقات اللجنة كذلك بأوجه القلق المتعلقة بالحماية فيما يتصل بالأشخاص الذين تُجرى مقابلات معهم. وفي جميع الحالات، ظلّت اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم التسبب في الضرر".
- ٤ - وقد ظلّت اللجنة، منذ بداية عملها، مفتوحة للنقاش بشأن استنتاجاتها مع سلطات الجمهورية العربية السورية، وإن كان حرمانها من الوصول إلى البلد لا يزال يكبح تحقيقاتها.

ثانياً - ملاحظات تمهيدية

- ٥ - خلال قرابة ثماني سنوات، أرتخت اللجنة لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني في الجمهورية العربية السورية. وطوال هذه الفترة، تولّدت عن الصراع السوري آلاف مؤلفة من مشاهد الصراع المختلفة يقابلها مجموعة متنوعة من أوجه الواقع البالغ القسوة على السوريين نساءً ورجالاً وأطفالاً. وتختلف الانتهاكات من حيث نطاقها والطرق المستخدمة فيها من منطقة إلى أخرى، تبعاً للفاعلين الذين يشنّون حملات في منطقة معينة وأولئك الذين يسيطرون عليها. وفي كثير من المحافظات، لا يزال المدنيون يجالدون الحياة على الرغم من الثغرات الهائلة فيما يتعلق بالحماية. وأشدّ هؤلاء معاناة هم من ينتمون إلى فئات ضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقات والأقليات.
- ٦ - ولا يزال المدنيون يتحمّلون وطأة أعمال القتال المستمرة، بما في ذلك في إدلب وريف حماة الشمالي واللاذقية وريف حلب الغربي، وهو ما ظل سمة من سمات الصراع. وتساعدت في الواقع عمليات القتال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مُدمّرة بذلك البنية التحتية التي لا بد منها لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك المستشفيات والأسواق والمنشآت التعليمية والموارد الزراعية، ما أجبر مئات الآلاف على الفرار. وفي الوقت نفسه، شهد المدنيون في شرقي البلد (دير الزور)

(١) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينيرو (الرئيس) وكارين كونينغ أبو زيد، وهاني مجلي.

خمود نيران العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي شنها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة^(٢) وقوات سوريا الديمقراطية، والتي أدت إلى التدمير شبه الكامل للبلدات والقرى.

٧- وتبعث ذلك موجات نزوح من هذه المناطق، سعى فيها عشرات الآلاف من المدنيين الفارين من مناطق القتال في دير الزور إلى التماس اللجوء في مستوطنات مؤقتة، ما أدى إلى إجهاد موارد الإغاثة الإنسانية الواقعة بالفعل تحت ضغط شديد. وقد أسفرت عمليات النزوح هذه ليس فقط إلى محدودية إمكانية حصول المدنيين على الموارد المطلوبة بل أيضاً عن توزيع غير متساوٍ للخدمات في جميع أنحاء البلد. وفضلاً عن ذلك، فإن عمليات النزوح المتطاوله لا تزال بلا حل، وخاصة في سياقات المخيمات الكبيرة، ومن بينها مخيمات الهول وعين عيسى وروج والعتمة والركبان، المحصور فيها مئات الآلاف من المدنيين في ظل أوضاع بائسة ووسط مناطق قفرة.

٨- وعانت أعداد لا حصر لها من السوريين نساءً ورجالاً وأطفالاً من الاضطهاد. ففي إدلب، على سبيل المثال، حيث ينشط الإرهابيون التابعون لهيئة تحرير الشام، لا يزال المدنيون يُحتجزون بصورة غير مشروعة أو يُختطفون، وكثيراً ما يجري تعذيبهم لإعراهم عن اختلافهم من الناحية السياسية. وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، جرى بشكل تعسفي اعتقال المدنيين، بمن فيهم أشخاص عائدون حديثاً، كما جرى احتجازهم ومضايقتهم وإساءة معاملتهم وتعذيبهم.

٩- وبينما شهد السوريون من جميع الخلفيات قدراً هائلاً من العنف منذ بدء الصراع، لا تزال النساء والبنات والأولاد هم من تأثروا به على نحو غير متناسب لأسباب شتى. وتضطلع النساء السوريات على نحو متزايد بمسؤوليات تتجاوز أدوارهن التقليدية، في حين أن أوجه انعدام المساواة بين الجنسين القائمة من قبل وما يصاحبها من أضرار تتعلق بنوع الجنس لا تزال تقوّض تمتعهن بحقوقهن الإنسانية الأساسية. وفضلاً عن ذلك، فإن الحالات المتزايدة بسرعة لزواج الأطفال وعمل الأطفال وتجنيدهم القسري هي شاهد على آليات التكيف السلبية الرامية إلى التخفيف من القيود المالية. ولا يزال من الصعب أيضاً الحصول على المستندات المدنية وتسجيل حالات الولادة، بما يعود بالضرر على أعداد لا حصر لها من البنات والأولاد في جميع ربوع البلد، ويقع كثير منهم في مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً بلا إمكانية للحصول على التعليم.

١٠- وفي الوقت نفسه، يُبرهن نطاق وحجم عمليات الاحتجاز التعسفي والاختطاف والاختفاء القسري، إلى جانب تدمير البنى التحتية الحيوية والافتقار إلى الخدمات المقدّمة بشكل فعال وإلى توثيق الأحوال المدنية، على التحديات العديدة التي لا تزال قائمة بخصوص العودة المستدامة للأشخاص المشردين داخلياً وللاجئين (انظر الوثيقة A/HRC/40/70). ولتلبية الاحتياجات الأساسية للعائدين، يكون من الضروري إعادة تأهيل البنية التحتية.

١١- ومن أجل التخفيف من أكثر ثغرات الحماية إلحاحاً، يجب على القوات الحكومية والجماعات المسلحة وجميع أطراف الصراع أن تيسّر وصول الإغاثة الإنسانية بلا عائق إلى المدنيين المتأثرين بالقتال. ويجب اتخاذ إجراءات هادفة متضافرة من جانب الدول الأطراف، وخاصة تلك التي تقدم دعماً إلى الأطراف المتحاربة، نظراً إلى أنها تتحمّل مسؤولية مشتركة عن الجرائم المرتكبة ضد ملايين النساء والرجال والأطفال السوريين.

(٢) تشكّل منذ عام ٢٠١٤ تحالف دولي يضم معاً أكثر من ٦٠ دولة عضواً لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) بمجموعة متنوعة من الوسائل، من بينها الضربات الجوية.

ثالثاً - التطورات السياسية والعسكرية

١٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كانت العمليات العسكرية الرئيسية تقتصر بصورة رئيسية على مسرحيّ عمليات اثنين، هما محافظة إدلب ومحافظة دير الزور. وظهرت في أماكن أخرى حالات تمرد أدت إلى انعدام الأمن بصورة عامة وإلى نشوء صراعات منخفضة الشدة. واستمرت أيضاً توترات الجغرافيا السياسية وشكّلت، في بعض الحالات، تهديداً للسلام والأمن في المناطق المعنية.

١٣ - أمّا في دير الزور، فقد استمرت قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، مدعومةً بإسناد جوي من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، في شن حملتها ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). وابتداءً من ١٥ كانون الثاني/يناير تمكنت قسد، بعد اشتباكات في السوسة، من دفع تنظيم الدولة الإسلامية إلى الجنوب على طول وادي نهر الفرات لتردّه إلى معقله الأخير في الباغوز. ومع وصول الحملة العسكرية إلى مرحلتها النهائية، هرب عشرات الآلاف من المدنيين، بمن فيهم مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية وأفراد أسرهم، من خط المواجهة عن طريق ممرات إنسانية ونقلتهم قسد إلى مخيم الهول في محافظة الحسكة. وفي ٢٣ آذار/مارس، أعلن القائد العام لقسد، مظلوم عبيدي، انتهاء الحكم الإقليمي لتنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية.

١٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، وقعت محافظات إدلب وريف حماة الشمالي واللاذقية وريف حلب الغربي في أحاييل التصعيد العسكري وشهدت موجة من العنف ضد المدنيين. وعلى الرغم من إنشاء منطقة منزوعة السلاح على امتداد هذا المحور، سعت القوات الموالية للحكومة إلى طرد هيئة تحرير الشام والجماعات المسلحة المرتبطة بها من هذه المنطقة^(٣).

١٥ - وفي أواخر نيسان/أبريل، وصلت موجة الاشتباكات وعمليات القصف الجوي في جميع أنحاء المنطقة المنزوعة السلاح إلى ذروتها. واستهدفت الطائرات الحربية الروسية والسورية مواقع هيئة تحرير الشام والجماعات المسلحة المرتبطة بها في ريف إدلب وحماة، بينما صعّدت هيئة تحرير الشام وتنظيم حراس الدين^(٤) من هجماتها الانتقامية ضد المواقع الحكومية في محافظة حلب وضد قاعدة حميميم الجوية (باللاذقية). وشهدت أولى أيام أيار/مايو أكبر حملة قصف في المنطقة منذ ١٥ شهراً. ومكّنت حملة القصف الجوي هذه الجيش السوري أيضاً من التقدّم في الجيب الجنوبي الغربي من المنطقة المنزوعة السلاح بإدلب، في اتجاه بلدات كفر نبودة وقلعة المضيق والحويز. وتباطأ تقدّم الجيش السوري في ٢٦ أيار/مايو، بعدما سيطر على بلدة كفر نبودة المتنازع عليها. وفي الوقت نفسه، تواصلت الهجمات الجوية التي استهدفت بلدات ومدن كفر نبودة وخان شيخون ومعرة النعمان وجسر الشغور وسراقب. وأدت الهجمات الجوية وعمليات القصف الأرضي على القرى والبلدات في ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي إلى إلحاق الضرر أو الدمار بالبنى التحتية المدنية البالغة الأهمية. كما استمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير الحملة العسكرية للقوات الموالية للحكومة ضد هيئة تحرير الشام والمجموعات الأخرى.

(٣) في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وقّعت هيئة تحرير الشام على اتفاق لوقف إطلاق النار مع جبهة التحرير الوطنية، ما أوقف جميع أعمال القتال وسمح لهيئة تحرير الشام - ولـ "حكومة الإنقاذ" التابعة لها - ببسط سلطان حكمها الإداري على المناطق التي كانت تسيطر عليها سابقاً بجبهة التحرير الوطنية.

(٤) تنظيم حراس الدين هو جماعة متمردة مسلحة متحالفة مع القاعدة.

١٦- واشتدت أيضاً ديناميات الصراع في عفرين (حلب) في شكل العنف المسلح والهجمات على المدنيين. فما يُسمّى بالجيش الوطني السوري قد عزز وجوده المسلح في المنطقة وأنشأ إطاراً أمنياً رسمياً يتضمن مراكز عمليات وتنسيق. وبشكل مواز، قامت الجماعات المتمردة الكردية، المرتبطة بوحدة حماية الشعب الكردي، مثل غرفة عمليات غضب الزيتون وقوات تحرير عفرين، بشن حرب غير متماثلة ضد الفصائل التي تعمل تحت إمرة الجيش السوري الحر.

١٧- وفي الجانب السياسي، ظلت التوترات بين الولايات المتحدة وتركيا مستمرة بشأن الدعم المقدم من الأولى إلى قسد. وفي كانون الثاني/يناير، بدأ البلدان مفاوضات بشأن اقتراح واشنطن بإنشاء "منطقة آمنة" في المناطق الحدودية الملتهبة في شمال شرقي الجمهورية العربية السورية. وأعلن الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس تركيا أن لبلده الحق في إنشاء "المنطقة الآمنة" المقترحة بموجب اتفاق أضمن الموقع عليه بين تركيا والجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٨^(٥). ودعم الاتحاد الروسي هذا الإعلان، بينما ادّعت حكومة الجمهورية العربية السورية أن إحياء هذا الاتفاق يعتمد على قيام أنقرة بإلغاء دعمها لجماعات المعارضة المسلحة وبسحب قواتها من شمال غربي الجمهورية العربية السورية.

١٨- وفي جنوب الجمهورية العربية السورية، نمت مشاعر الاستياء لدى السكان. فمنذ أن أعادت الحكومة بسط سلطتها في جميع أنحاء جنوب البلد، أطلقت الشرطة السرية حملة اعتقالات استهدفت شخصيات المعارضة السابقة، الأمر الذي أشاع الخوف على نطاق واسع. وفي محافظة درعا، وصلت التوترات إلى ذروتها في آذار/مارس عندما وُضع تمثال جديد للرئيس السابق حافظ الأسد. وامتدت الاحتجاجات إلى مدينة طفس، ما أدى إلى نشر وحدات إضافية من الجيش السوري في المنطقة. وفي حزيران/يونيه، اشتدت حدة انعدام الأمن بعد حدوث ارتفاع في حالات قتل مقاتلين سابقين بالجيش السوري الحر وجنود حكوميين، بالإضافة إلى تواصل الاحتجاجات ضد قوات الأمن.

١٩- وعلى الصعيد السياسي، قام المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سوريا بأول رحلة له إلى دمشق في ١٥ كانون الثاني/يناير، حيث اجتمع مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد وليد المعلم الذي أعرب عن استعداد الحكومة للتعاون مع المبعوث الخاص. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أدلى المبعوث الخاص بأول إحاطة إعلامية له أمام مجلس الأمن حدد فيها إجمالاً الأهداف الخمسة لتفاعله مع الجهات الفاعلة السورية والإقليمية والدولية^(٦). وعلى الرغم من

(٥) اتفاق أضمن، الموقع عليه في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، يدعو السلطات السورية إلى مكافحة حزب العمال الكردستاني في الأراضي السورية، ويعطي تركيا الحق في التدخل عسكرياً في الجمهورية العربية السورية.

(٦) تتمثل الأهداف الخمسة لتفاعلات المبعوث الخاص مع الجهات الفاعلة السورية والإقليمية فيما يلي: (أ) بدء وتعميق حوار مستمر مع حكومة الجمهورية العربية السورية وقوى المعارضة بشأن بناء الثقة والاطمئنان من أجل تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة؛ (ب) رؤية المزيد من الإجراءات المموسة بشأن الأشخاص المحتجزين والمختطفين والمفقودين عن طريق التواصل مع أطراف أستانا الضامنة والأطراف السورية وجميع المعنيين؛ (ج) إشراك مجموعة واسعة من السوريين في مسيرة التحرك إلى الأمام وإشراكهم في العملية؛ (د) انعقاد لجنة دستورية جديدة بالثقة ومتوازنة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن؛ (هـ) مساعدة الأطراف الدولية على تعميق حوارها في سبيل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية جديدة بالثقة ومستدامة للصراع السوري يمكن أن تتمتع بشرعية دولية. انظر الإحاطة المقدمة من المبعوث الخاص إلى مجلس الأمن بشأن الجمهورية العربية السورية، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. متاحة على الرابط: <https://dppa.un.org/en/security-council-briefing-syria-special-envoy-geir-o-pedersen>.

الجهود الدبلوماسية للمبعوث الخاص، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق نهائي بشأن تكوين اللجنة الدستورية وتاريخ عقد أول اجتماع لها.

٢٠- وفي تطور سياسي مهم آخر، دعا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الرئيس دونالد ترامب، إلى الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة. وأعلنت الحكومة السورية ودول آستانا الضامنة وجامعة الدول العربية أن هذه الخطوة غير قانونية. وكان مجلس الأمن قد أعلن، في قراره ٤٩٧ (١٩٨١)، أن القرار الإسرائيلي بفرض قوانينه وولايته القانونية وإدارته على مرتفعات الجولان السورية المحتلة هو قرار لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي^(٧).

٢١- وفي الوقت نفسه، واصلت إسرائيل شن هجمات على الأهداف الإيرانية وأهداف حزب الله في الجمهورية العربية السورية. ففي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، صعد سلاح الجو الإسرائيلي هجماته على المواقع الموالية للحكومة في شمالي القنيطرة وحمص رداً على هجمات صاروخية مدعاة من جانب الجمهورية العربية السورية. وتلقت اللجنة تقارير عن هجمات جوية إسرائيلية في ١ تموز/يوليه على محافظات دمشق وريف دمشق وحمص يدعى أنها أدت إلى وقوع وفيات وإصابات في صفوف المدنيين (انظر الوثيقة S/2019/545).

٢٢- وفي أوائل تموز/يوليه، أعاد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، تشكيل الجهاز الأمني للبلد. وشملت هذه التغييرات مديري الأجهزة الأمنية الرئيسية، بما فيها المخابرات الجوية وأمن الدولة والأمن السياسي والأمن الجنائي. وعلاوة على ذلك، عُين رئيس مكتب الأمن الوطني السوري نائباً للرئيس للشؤون الأمنية.

٢٣- وفي تموز/يوليه أيضاً، وقعت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) خطة عمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وكذلك تحديد هوية الأولاد والبنات الموجودين في صفوف المجموعة والفصل بينهم، واتخاذ تدابير للحماية وتدابير تأديبية فيما يتصل بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

رابعاً - حماية المدنيين

٢٤- بعد مرور أكثر من سبع سنوات على بدء الصراع المسلح الوحشي^(٨)، لا تزال أبرز سمة من سمات أعمال القتال في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية هي عدم الامتثال المتعمد للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لا تزال جميع الأطراف المتحاربة تتجاهل أو ترفض بشكل تعسفي تقديم ضمانات بالحماية، بما في ذلك ضمانات تسمح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل مستمر وبلا عائق إلى السكان المدنيين الضعفاء. وفي الوقت نفسه، شهدت الفترة المشمولة بهذا الاستعراض تصاعد عمليات الاستهداف المتعمد للمناطق التي يسكنها مدنيون وللأعيان المحمية.

(٧) انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ١٠٠/٧٣.

(٨) خلصت اللجنة أولاً إلى وجود نزاع مسلح غير دولي في الجمهورية العربية السورية بدأ في شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر على سبيل المثال الوثيقة A/HRC/21/50).

٢٥- وتشير استنتاجات اللجنة بوضوح إلى وجود أوضاع متباينة من حيث سيادة القانون في المناطق المختلفة من البلد وأن المواطنين، بوجه عام، لا يزالون يشعرون بعدم الأمان وبعدم حمايتهم من جانب الدولة. فالمواطنون، على سبيل المثال، معرّضون للاختطاف لدفع فدية أو لأغراض سياسية، وللابتزاز وللأعمال العقابية. أما من فقدوا ممتلكاتهم أو أسباب عيشهم فليس لديهم من سبيل للعدالة يُعتد بها، في حين أن الأشخاص المحتجزين يواجهون خطر التعرّض لسوء المعاملة وكذلك، في بعض الأحيان، خطر الإعدام.

ألف - دير الزور

٢٦- عقب وقف العمليات العسكرية الرئيسية في هجين (الوثيقة A/HRC/40/70، الفقرة ١٦)، واصلت اللجنة التحقيق في المراحل النهائية لعملية عاصفة الجزيرة التي قامت بها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بدعم من التحالف الدولي. وكانت هذه الحملة موجّهة ضد جيوب تنظيم الدولة الإسلامية المتبقية في المناطق الواقعة جنوب هجين، وخاصة في الباغوز وما حولها. وطوال هذه العمليات، كانت المعارك تتسم بشن المئات من الهجمات الجوية من جانب التحالف وعمليات القصف المدفعي الشديد من جانب قسد وقوات التحالف والقوات العراقية عن طريق العمليات التي شنتها عبر الحدود، وكذلك، أحياناً، القصف المنطلق من الأراضي التي تسيطر عليها حكومة الجمهورية العربية السورية. وردّ على ذلك عناصر تنظيم الدولة الإسلامية، المتمرسون في قواعد محصّنة ووسط المئات من المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، بإطلاق قذائف موجّهة مضادة للدبابات، ونيران قناصة، وبعوات ناسفة محمولة في مركبات.

٢٧- وواصلت اللجنة تحقيقاتها في سلسلة من الهجمات الجوية التي شنها التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة أثناء عملية عاصفة الجزيرة (الوثيقة A/HRC/40/70، الفقرة ٤٩)، والتي أسفرت عن عدد مرتفع من الإصابات في صفوف المدنيين. وعلى سبيل المثال، سُنت في ٣ كانون الثاني/يناير في نحو الساعة ٧/٣٠ صباحاً سلسلة من الهجمات الجوية أصابت مبنى سكنياً من طابق واحد وجواره المباشر. وكان المبنى يقع على مسافة أكثر من كيلومتر شرقي مركز بلدة الشعفة جنوبي هجين. وأدى تحليل موقع الضربة، بما في ذلك الحفرة الناجمة عنها، بالاقتران مع أقوال شهود العيان التي تتحدث عن عملية إطلاق صواريخ من مقاتلة نفاتة، إلى أن تخلصت اللجنة إلى أن الأضرار كانت بسبب هجوم جوي^(٩).

٢٨- وأدت الغارة إلى مقتل ١٦ شخصاً مدنياً، من بينهم ٣ نساء ورجل واحد و٣ أولاد و٩ بنات. وكانت أغلبية الأطفال الذين قُتلوا يبلغون من العمر ٥ سنوات أو أقل، وكان عمر أصغر ضحية هو رضيع عمره شهران اثنان. وكان أربع عشرة ضحية ينتمون إلى نفس الأسرة، بينما كان اثنان آخران قريبان لهم يعيشان في المنزل نفسه. ونجا ولدان من الهجوم أصيبا بجروح.

٢٩- وأكّدت أقوال الشهود وصور التوابع الاصطناعية (السواتل) وتسجيلات الفيديو التي وردت إلى اللجنة وفحصتها أن الهدف المقصود هو مبنى منعزل يقع في ضواحي الشعفة على

(٩) في الفترة ما بين ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، شنت فرقة العمل المشتركة المتضاهرة (عملية العزم الصلب) ٥٧٥ ضربة تتألف من ١٤٧ اشتباكاً في الجمهورية العربية السورية، انظر الرابط: www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/1734375.
j.anuary-15-cjtf-oir-strike-summary-dec-30-2018-jan-12-2019

بعد مئات الأمتار من المجموعة التالية من المباني السكنية الواقعة قبالة الطرق الرئيسية. وبينما أكد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات وجود إرهابيين تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية في الشفاعة نفسها، لم تجد اللجنة أي مؤشر على أي وجود للتنظيم أو على وجود أي هدف عسكري في المنطقة الأوسع المحيطة بالمنزل المضروب وقت الهجوم.

٣٠- وتذكّر اللجنة بالهجمات السابقة العديدة التي شنها التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والتي أسفرت عن مقتل مدنيين أو إصابتهم^(١٠). وفضلاً عن ذلك، تشير اللجنة إلى الموقع المنعزل للمكان المستهدف، والعدد المرتفع للإصابات في صفوف المدنيين الذين كانوا في أغلبيتهم الساحقة من الأطفال، وإلى الأقوال المحددة لشهود العيان التي توضح الحضور الحضري للمدنيين في مكان الحدث، وهي جميعها أمور تتفق على عدم وجود هدف عسكري في منطقة الهجوم بشكل واضح.

٣١- وتشير الأدلة المتحصّل عليها بشأن هذا الحدث إلى أن قوات التحالف الدولي لم تتخذ الاحتياطات الضرورية للتمييز بقدر كافٍ بين الأهداف العسكرية والمدنيين. وتخلص اللجنة إلى أنه توجد من الأسباب المعقولة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن قوات التحالف الدولي ربما لم توجّه هجماتها إلى هدف عسكري محدد، أو أنها أخفقت في أن تفعل ذلك بالاستناد إلى الاحتياطات الضرورية. ذلك أن شن هجمات عشوائية تُسفر عن وقوع حالات قتل أو إصابة في صفوف المدنيين هو أمر يرقى إلى مستوى جريمة حرب في الحالات التي يُضطّلع فيها بهذه الهجمات باستهتار^(١١).

٣٢- وبالقرب من نهاية كانون الثاني/يناير، تباطأ تقدّم قوات قسد بسبب وجود المدنيين بأعداد كبيرة، والذين كانوا في أحيان كثيرة يتألفون من أرامل وأبناء مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الفارين من منطقة القتال. وتوضيحاً لهذه النقطة، تلقت اللجنة تقارير عن غارة جوية في الساعات الأولى من صباح يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير، ادّعي أنها قتلت على الأقل رجلاً واحداً وأربع نساء وثلاثة أولاد. وأصاب هذا الهجوم منطقة موزان (Moshan) في الباغوز تحتاني، حيث تجمّع حشد من المدنيين من أجل مغادرة البلدة.

٣٣- وفي ٩ شباط/فبراير، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بداية المعارك الحاسمة التي تتركز حول الباغوز. وعند هذه النقطة الزمنية، وبينما تتباين التقديرات في هذا الصدد تبايناً كبيراً، كان لا يزال يوجد عدة مئات من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وما يصل إلى ألف شخص من المدنيين في هذا الجيب، بعد فرار آلاف المدنيين، ومعظمهم من النساء والأطفال،

(١٠) الوثيقة A/HRC/37/72، الفقرة ٣٩ والمرفق الرابع (ال فقرات ٧-١١)؛ والوثيقة A/HRC/40/70، الفقرات ٤٦-٤٨.

(١١) للاطلاع على مسألة النية الجرمية، انظر، على سبيل المثال: International Tribunal for the Prosecution of Persons Responsible for Serious Violations of International Humanitarian Law Committed in the Territory of the Former Yugoslavia since 1991, *Prosecutor v. Stanislav Galić*, Case No. IT-98-29-T, judgment of 5 December 2003 (المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المدعي العام ضد ستانيسلاف غاليتش، القضية رقم IT-98-29-T، الحكم الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الفقرة ٥٤). وانظر: Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law-Volume I: Rules* (Geneva, International Committee of the Red Cross; Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2005), rule 156.

من المنطقة في اتجاه محافظة الحسكة (انظر الفقرة ٨١ أدناه). وبعد أسابيع من القتال الحامي الوطيس والتدمير شبه الكامل للباغوز، أعلنت قوات قسد في ٢٣ آذار/مارس التحرير الكامل لمناطق العمليات من تنظيم الدولة الإسلامية.

٣٤- وبالإضافة إلى معارك جبهات القتال، تلقت اللجنة عدة روايات عن غارات ليلية شنتها قوات قسد بإسناد جوي من الطائرات المروحية الحربية قدمته قوات التحالف الدولي، ما أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين. وعلى سبيل المثال، جرى في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في نحو الساعة الواحدة صباحاً، شن غارة ليلية في قرية الكشمة الخاضعة لسيطرة قسد أدت إل مقتل ما يصل إلى ثمانية مدنيين من بينهم خمسة رجال وامرأتان وولد واحد، وكذلك إلى إصابة رجل وبت. وفي حين أن سير الأحداث على وجه الدقة لا يزال قيد التحقيق، تشير الروايات التي تلقتها اللجنة إلى حدوث تبادل لإطلاق النار بين بعض القرويين من ناحية وقوات قسد المدعومة من الطائرات المروحية الحربية من الناحية الأخرى، ما أدى إلى مقتل عدة قرويين. ونظر المجتمع المحلي إلى هذه الغارة على أنها هجوم على إخوانهم من أفراد القبيلة، بينما تدّعي قسد أنها كانت ترد على مصادر نيران أطلقها عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في القرية. وتلقت اللجنة معلومات ومستندات داعمة مفادها قيام قسد في ٢٧ كانون الثاني/يناير بعرض تسوية تدفع بموجبها ٨٠.٠٠٠ دولار إلى أفراد أسر القتلى.

٣٥- وفي حادث آخر وقع في ٢٥ نيسان/أبريل، في نحو الساعة الواحدة صباحاً، وصف من أجريت معهم مقابلات كيف قامت طائرتان مروحيتان بالتحليق بشكل دائري فوق قرية الدمان، محذرتين سكان القرية، وهما تستخدمان مكبرات الصوت، من ترك منازلهم ومن أن عدم امتثالهم سيحمل القوات على إطلاق النار. ووصف الشهود كيف أن صوتاً بُث من مكبر صوت أمر إناث منزل معين بمغادرته، ما أسفر عن مغادرة امرأتين وبتين للمنزل وقُيدت أيديهما. وبعد ذلك، أمر رجال المنزل بمغادرته. وفي حين أن تطور الأحداث على وجه الدقة هو قيد التحقيق، قامت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بإطلاق النيران في وقت لاحق على ثلاثة رجال وامرأة حامل أفادت التقارير أنهم جميعاً غير مسلّحين. وفي اليوم التالي، احتج القرويون على قوات قسد وأفيد بأنهم أشعلوا النار في نقاط تفتيش تابعة لقسد.

٣٦- وفي ٨ أيار/مايو، في نحو الساعة الواحدة صباحاً، شنت قسد غارة ليلية بإسناد جوي من التحالف الدولي، في حي القطيف (Al-Katif)، بالشحيل، الواقعة تحت سيطرة قسد. وأوردت التقارير التي تلقتها اللجنة وصفاً لكيف غادر ثلاثة رجال منازلهم، على الرغم من التحذيرات المبنوثة بمكبرات صوت، وأطلق عليهم النار في وقت لاحق. وأفيد أن ذلك أدى إلى تبادل لإطلاق النار عندما قام السكان الغاضبون من أهل البلدة بالاشتباك مع قسد. وهذه العملية، التي أدت إلى مقتل ستة رجال وإصابة رجل آخر، قد أشعلت غضب السكان وأطلقت شرارة احتجاجات كبيرة في اليوم التالي، ما أسفر عن مقتل رجل بطريقة عرضية عندما أطلق مقاتلو قسد طلقات نارية تحذيرية في الهواء بالقرب من نقطة تفتيش.

٣٧- وبالإضافة إلى الحوادث المذكورة أعلاه، احتج السكان المحليون على الفساد الواسع الانتشار، والابتزاز، والافتقار إلى الخدمات والأمن، وإساءة استخدام السلطة من جانب قادة ومقاتلي قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في جميع أنحاء محافظة دير الزور. والوضع الحالي، الذي يزداد تفاقماً بفعل استمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية، قد ترك السكان المدنيين في أوضاع

بأئسة من الناحية الإنسانية، تحد من إمكانية حصولهم على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية. وتشير اللجنة مع القلق إلى أنه منذ وقف العمليات من جانب قسد والتحالف الدولي، تشارك قوة أدنى درجة وأكثر تشتتاً من تنظيم الدولة الإسلامية في وضعية تمرد على مستوى منخفض، فتشن هجمات وعمليات اغتيال في جميع أنحاء محافظة دير الزور.

٣٨- وتشير الأحداث المذكورة أعلاه إلى أن قوات قسد والتحالف الدولي - في إطار دوره الداعم - لم تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة عملياً في التخطيط لمراحل العمليات ولا في تنفيذها من أجل تجنب أو تقليل إلحاق الضرر بالمدنيين، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

باء- إدلب، وريف حماة الشمالي، واللاذقية، وريف حلب الغربي

٣٩- أدى التوصل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى اتفاق بين الاتحاد الروسي وتركيا بإنشاء منطقة منزوعة السلاح تضم إدلب وريف حماة الشمالي واللاذقية وريف حلب الغربي إلى إثارة الأمل في ألا تحدث فعلاً أزمة في الوضع هناك. وبدلاً من ذلك، تصاعدت أعمال القتال في المنطقة في موجتين رئيسيتين: حدثت أولاهما في شباط/فبراير، ثم تلتها الثانية في نهاية شهر نيسان/أبريل. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت الهجمات الجوية والأرضية على السواء في جميع أنحاء المنطقة المنزوعة السلاح تتواصل محدثة آثاراً مدمرة^(١٢).

٤٠- وفي الفترة ما بين شباط/فبراير وتموز/يوليه، قام مقاتلو هيئة تحرير الشام وجيش العزة الموجودون في المنطقة المنزوعة السلاح بشن وابل من الصواريخ على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الريف المحيط بحلب وحماة، في هجمات أوقعت الرعب في صفوف العشرات من المدنيين أو تسببت في مقتلهم أو تشويه أبدانهم (انظر على سبيل المثال الوثيقة S/2019/462). وفي الوقت نفسه، استخدم إرهابيو هيئة تحرير الشام مركبات جوية (أو "طائرات مُسيرة") للهجوم على المواقع العسكرية للقوات الموالية للحكومة في محافظة اللاذقية، بما في ذلك في قاعدة حميميم الجوية^(١٣).

٤١- ففي ٧ نيسان/أبريل، على سبيل المثال، قام أفراد الفصيل المسلح، جيش العزة، الموجودة قاعدتهم في سهل الغاب (ريف حماة الشمالي) بإطلاق صواريخ على مركز مصيف (حماة)، فأصاب المشفى الوطني. وقُتل في هذا الهجوم ستة مدنيين، من بينهم طفل، وأصيب نحو ٢٠ شخصاً آخرين بإصابات، من بينهم عاملون طبيون ومرضى وأطفال. ووقع في الوقت نفسه هجوم صاروخي ثانٍ أصاب منزلاً خاصاً بجوار المشفى الوطني.

(١٢) عقب استيلاء إرهابيي هيئة تحرير الشام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ على عشرات البلدات والقرى من جماعات مسلحة منافسة (انظر الوثيقة A/HRC/40/70)، مارس هؤلاء السيطرة على أكثر من ٩٠ في المائة من محافظة إدلب، على امتداد الشريط المجاور من شمالي حماة وغربي حلب.

(١٣) بينما لم تتمكن اللجنة من تحديد هوية الطرف الذي بدأ بالهجوم على الطرف الآخر، فإن وجود هيئة تحرير الشام وأسلحتها الثقيلة في المنطقة المنزوعة السلاح كان في حد ذاته يشكل انتهاكاً لأحكام مذكرة تحقيق استقرار الوضع في منطقة خفض التصعيد بإدلب التي وقّع عليها الاتحاد الروسي وتركيا في سوتشي في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٤٢- وبالمثل، ففي يوم ١٦ حزيران/يونيه، في نحو الساعة ١١ مساءً، أطلق إرهابيو هيئة تحرير الشام الموجودة قاعدتهم في خان طومان (حلب) ما لا يقل عن عشرة صواريخ غراد من عيار ١٢٠ مم على قرية الوضيحي الواقعة في الريف الجنوبي المحيط بحلب. وأسفر الهجوم عن مقتل ١٣ مدنياً من بينهم أربع نساء وخمسة رجال وأربعة أطفال، كانوا جميعاً يحتفلون بعرس في ذلك الوقت.

٤٣- وكانت الهجمات السابقة تتسم بالعشوائية وبإطلاق نيران المدفعية بشكل غير مباشر على مناطق مكتظة بالسكان المدنيين يبدو أنه لا يوجد بها هدف عسكري مشروع، وترتب عليها ترويع سكان الريف المحيط بحماة وحلب. وفي كل حالة من هذه الحالات، توجد أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن مقاتلي جيش العزة وهيئة تحرير الشام قد ارتكبوا جريمة الحرب المتمثلة في شن هجمات عشوائية نتج عنها مقتل مدنيين أو إصابتهم بجروح^(١٤)، فضلاً عن جريمة الحرب المتمثلة في تعمد ترويع المدنيين الذين يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة^(١٥).

٤٤- ومن أجل طرد هيئة تحرير الشام والجماعات المرتبطة بها من المنطقة المنزوعة السلاح، شنت القوات الحكومية هجمات جوية منسقة في أواسط شباط/فبراير، بدأت بمنطقة معرة النعمان (إدلب). وفي أوائل آذار/مارس، ورداً على هجمات شنت على قاعدة حميميم الجوية، انضمت القوات الجوية الروسية إلى هذه الحملة. وبعد ذلك بوقت قصير، وجد مئات الآلاف من المدنيين في جميع أنحاء المنطقة المنزوعة السلاح ومحيطها أنفسهم محصورين في معمة كارثة مدمرة من حيث حقوق الإنسان والوضع الإنساني، نظراً إلى أن القوات الموالية للحكومة قد بدأت في ضرب العشرات من المستشفيات والمنشآت التعليمية والأسواق والمدارس والمخابز والأراضي الزراعية. وبحلول أواسط أيار/مايو، سُرد ما يصل إلى ٢٠٠ ألف مدني من المنطقة المنزوعة السلاح، بينما أفادت التقارير أن ١٥ منشأة صحية و١٦ مدرسة وثلاث مستوطنات من أجل الأشخاص المشردين داخلياً قد تأثرت بأعمال القتال.

٤٥- وعلى سبيل المثال، قامت القوات الحكومية في ٩ آذار/مارس، فيما بين الساعة ٦/٤٠ و٨/٣٠ مساءً، بشن هجوم جوي في شمالي سراقب مطلقاً أربعة صواريخ تسببت في إحداث أضرار بمشفي الحياة للنساء والأطفال وبينك للدم وبوحدة إسعاف تقدم الخدمات إلى نحو ٨٠.٠٠٠ من السكان. وقد تُثمل مشفى الحياة بآلية الأمم المتحدة لتجنّب النزاع، وكانت القوات الموالية للحكومة تدرك إحداثياتها وقت شن الهجوم. وقدم أحد الشهود وصفاً لما حدث مفاده أن أول صاروخ قد وُجه في نحو الساعة ٦/٤٠ مساءً إلى منطقة سكنية بجوار المشفى فقتل رجلاً وبتناً. وبعد ذلك بدقائق، أصاب صاروخ ثانٍ بنكاً للدم في شمالي سراقب على بعد نحو ٣٠٠ متر من مشفى الحياة، فأصاب معدات حيوية وإمدادات طبية بأضرار وأدى إلى جعل المبنى غير صالح للاستخدام لمدة أربعة أيام على الأقل. وبعد ذلك بقرابة ٢٠ دقيقة، وتوقعاً لمزيد من الهجمات، جرى تحويل المرضى بمشفي الحياة إلى ملجأ تحت الأرض بقوا فيه نحو ٣٠ دقيقة قبل إجلائهم. وأثناء عملية الإجلاء، ما بين الساعة ٧/٠٠ و٨/٠٠ مساءً، أصاب صاروخ

(١٤) انظر: Henckaerts and Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law*, rule 156.

(١٥) المدعي العام ضد ستانيسلاف غاليتش، القضية رقم IT-98-29-T، الحكم الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الفقرات ٩٩-١٠٩.

ثالث المدخل الرئيسي لمشفى الحياة فأصاب مولّد كهرباء ومعدات حيوية بأضرار. وبعد ذلك بنحو ١٥ إلى ٣٠ دقيقة، أصاب صاروخ رابع وحدة إسعاف تقع على أقل من كيلومتر واحد من مشفى الحياة، مسبباً أضراراً بالجدران والنوافذ وإصابات بموظف ذكر (انظر المرفق الثاني للاطلاع على وصف تفصيلي لسلسلة من الهجمات الأخرى).

٤٦- وبدأت القوات الموالية للحكومة تصعيداً ثانياً للعنف في ريف حماة الشمالي وفي محافظة إدلب في ٢٩ نيسان/أبريل. وبعد ذلك بأسبوع تقريباً، في ٥ أيار/مايو، شنت القوات الموالية للحكومة هجمات جوية على ثلاثة مستشفيات على الأقل في إدلب هي: مشفى الكهف في بلدة حاس ومشفى الشرق المشمولان بالية الأمم المتحدة لتجنّب النزاع ومشفى الشام في كفر نبل.

٤٧- وفي ١٤ أيار/مايو، في نحو الساعة ٧/٠٠ مساءً، أسقطت القوات الموالية للحكومة من الجو ما بين صاروخين وأربعة صواريخ على سوق للسّمك ومدرسة ابتدائية للبنات في جسر الشغور. وقدم شهود العيان وصفاً مفاده أن ثلاثة صواريخ على الأقل قد أسقطت جواً على السوق فأحدثت دماراً كبيراً بالمحال التجارية وبالأكشاك في السوق، بينما تناثرت الجثث في جميع أنحاء المنطقة المتأثرة. وتسبب الهجوم في مقتل ثمانية أشخاص مدنيين على الأقل، من بينهم سبعة رجال وطفلة عمرها ثلاث سنوات بينما أصيب ثمانية أشخاص آخرين بجروح.

٤٨- وأشار شهود العيان الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أنه بعد الضربة الأولى ببضع دقائق أُطلق صاروخ ثانٍ أصاب مدرسة عبد الرحمن الناصر الابتدائية للبنات فدمّر جدرانها ومكتب الإدارة فضلاً عن متجر الكتب بالمدرسة وملعبها. ووصف أحد الشهود كيف أن المدرّسين قد أوقفوا في وقت سابق صباح ذلك اليوم توزيع الشهادات الدراسية نتيجةً لتزايد عدد طائرات الاستطلاع التي كانت تحلق فوق البلدة. وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، معلومات موثوقة مفادها أن نحو ٧٠ مدرسة في المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب قد دُمرت أو أُصيبت بأضرار بسبب أعمال القتال، ما حرم أكثر من ٢٠٠ ألف تلميذ من تلقّي التعليم النظامي.

٤٩- وإلى جانب عشرات الهجمات على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك بصورة خاصة أعيان محمية، تلاحظ اللجنة بقلق بالغ أن عشرات الآلاف من الهكتارات من الأراضي المزروعة بمحاصيل حيوية ومن أراضي المزارع في المنطقة المنزوعة السلاح قد أُضرمت فيها النيران أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض. وأظهرت صور السواتل التي استعرضتها اللجنة الحقول والبساتين وحدائق الزيتون وهي تحترق في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك تلك المستخدمة في زراعة محاصيل مثل الشعير والقمح والخضروات. والتحقيقات جارية في هذا الشأن.

٥٠- وفي أواخر أيار/مايو وحتى أوائل حزيران/يونيه، شنت القوات الموالية للحكومة هجمات باستخدام أسلحة حارقة في جنوبي إدلب. فعلى سبيل المثال، شنت القوات الموالية للحكومة هجمات في خان شيخون في ٢٥ و٢٦ أيار/مايو، بدأت في نحو الساعة ١١/٣٠ مساءً واستمرت بعد منتصف الليل. وكانت أقرب خطوط للجبهة من خان شيخون في ذلك الوقت هي في بلدي صوران وكفر نبودة، وكلتاها تقعان على بعد نحو ١٢ كيلومتراً. وبسبب الهجمات على البنية التحتية المدنية وعلى الأراضي الزراعية، فر عشرات الآلاف من المدنيين من خان شيخون بحلول تموز/يوليه.

٥١- وقُتل المئات من المدنيين في شمال غربي الجمهورية العربية السورية منذ بداية عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى القتلى والجرحى، سُرد ما لا يقل عن ٣٣٠.٠٠٠ شخص من النساء والرجال والأطفال حتى نهاية حزيران/يونيه إلى مجتمعات محلية مختلفة في إدلب وجنوب غربي حلب ومحافظه حماة. وفر المدنيون إلى مناطق مكتظة بالسكان كانت الموارد فيها شحيحة بالفعل، الأمر الذي زاد من الإجهاد الواقع على قدرات الإغاثة المحدودة لدى المنظمات الإنسانية. في حين أن آخرين، من غير القادرين على ضمان مكان لهم في مخيمات مثل مخيم عتمة بالقرب من الحدود مع تركيا، قد تُركوا بلا مأوى وأُجبروا في وقت لاحق على التماس ملجأ تحت أشجار الزيتون في المناطق القريبة. وقد تقطعت السبل حالياً بما يقرب من ٥٠.٠٠٠ شخص من المدنيين من المنطقة المنزوعة السلاح، وأغليتهم من النساء والأطفال الذين يعيشون على الكفاف بدون إمكانية الحصول على أغذية أو أدوية أو خدمات صحية.

٥٢- ويوحى نمط الهجوم المذكور أعلاه بإحساءً قوياً بأن القوات الموالية للحكومة تستهدف المنشآت الطبية على نحو منهجي. وترقى هذه الهجمات إلى مستوى جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم المتعمد على الأعيان المحمية ومهاجمة العاملين الطبيين عن قصد^(١٦). وعلاوة على ذلك، جرى توثيق أوضاع خوف ملموس من العنف والشدة الناجمين عن القصف المستمر للمناطق المدنية واستهداف الأعيان المحمية خاصة في المنطقة المنزوعة السلاح. وفي واقع الأمر، أشار السكان إلى أنهم يُثَقَّنون على أنوارهم مظفاً وأنهم يقيّدون تحركاتهم بسبب الخوف من الهجمات الجوية، ما يستحدث جواً يُترك فيه المدنيون بلا خيار سوى الفرار.

٥٣- ولاحظت اللجنة نشوب عدد من الحرائق التي أثّرت على المحاصيل الزراعية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. وفي بعض الحالات، ربما تكون الحرائق قد حدثت نتيجةً لاستخدام القوات الموالية للحكومة لأسلحة حارقة بالقرب من المناطق الزراعية. ويجري التحقيق في ذلك.

٥٤- وتلاحظ اللجنة مع بالغ القلق أن المدنيين بمحافظة إدلب قد عانوا أيضاً من الاضطهاد خلال العام الأخير. وكانت اللجنة قد خلصت سابقاً إلى أن إرهابيي هيئة تحرير الشام ارتكبوا جرم الاعتقال التعسفي الجماعي للمخالفين سياسياً.

جيم - عفرين (حلب)

٥٥- على وجه الإجمال، ظلت الأوضاع في منطقة عفرين والمناطق المجاورة رهيبة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. فبينما استمر في عام ٢٠١٩ الاقتتال فيما بين المجموعات المسلحة المتنافسة، تشكّل هيكل أممي رسمي في إطار يُسمّى بالجيش الوطني السوري الذي يضم معظم فصائل غصن الزيتون، ودعم سيطرته على المنطقة (الوثيقة A/HRC/40/70، الفقرة ٣٥). وقامت في الواقع الفصائل المسلحة المنضوية في هذا الإطار بتقسيم المحافظة إلى مناطق نفوذ جغرافية. ودأب السكان المحليون على وصف حالة مفادها وجود أوضاع أمنية فوضوية، وغياب عام لسيادة القانون، وحدوث حالات متكررة من الخطف والاختطاف والتعذيب والابتزاز والاعتقال. وهذه

(١٦) الوثيقة A/HRC/27/60، الفقرات ١٠٩-١١١؛ والوثيقة A/HRC/33/55، الفقرات ٤٢-٦٥؛ والوثيقة A/HRC/34/64، الفقرات ٣٠-٤٠. وعلاوة على ذلك، ففي ٣ أيار/مايو ٢٠١٦، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يدين الهجمات على المنشآت الطبية والعاملين الطبيين في حالات النزاع.

الانتهاكات لحقوق الإنسان من جانب فصائل الجيش الوطني السوري أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض قد اتبعت نمطاً مستمراً ويمكن تمييزه بوضوح.

٥٦- وازداد الوضع الأمني تفاقماً بفعل حملة تمرد موجّهة ضد الوجود التركي والفصائل المسلحة الداعمة له في شمال غربي البلد، يخوضها بشكل رئيسي متمردون أكراد مرتبطون بوحدات حماية الشعب الكردي التي تعمل في تل رفعت والمناطق المجاورة.

٥٧- وظل المدنيون يعيشون عادةً وسط عمليات إطلاق نار متقاطعة من جانب الفصائل المتنافسة أو نشاط المعارضة أو يخضعون مباشرة لانتهاكات صارخة لحقوقهم الإنسانية. وعلى سبيل المثال، حدث في ٢٨ أيار/مايو في بلدة جنديرس أن قُتل زوج عمره ٣٥ عاماً وأب لثلاث بنات وولد واحد وذلك أثناء وقوفه خارج متجره أثناء تبادل لإطلاق النار نشب بين جماعتين مسلحتين تعملان في إطار الجيش الوطني السوري.

٥٨- وبينما شهد مركز عفرين سلسلة من الهجمات بالقنابل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وقع في ٢ حزيران/يونيه في مدينة أعزاز حادث كبير تسبب في مقتل ١٣ مدنياً على الأقل، من بينهم ثمانية رجال وامرأتان وثلاثة أولاد، بينما أصيب ١٥ شخصاً آخرين بجراح. وفي نحو الساعة ٩/٤٥ مساءً، وهو وقت كانت فيه ما يُسمّى بالسوق الكردية شديدة الازدحام بالسكان الخارجين من مسجد مجاور عقب نهاية الصلاة المسائية، انفجرت سيارة مفخخة في السوق فقتلت وأصابت عدداً كبيراً من المدنيين.

خامساً- تأثير الصراع المستمر

ألف- عفرين (حلب)

٥٩- في جميع أنحاء عفرين، ظل الوضع الأمني الرهيب يعرّز بيئة ارتكبت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الخطف والاختطاف التي كثيراً ما حدثت لمزيج من الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية. وفي كثير من الأحيان، كان ضحايا عمليات الخطف من جانب الجماعات المسلحة و/أو العصابات الإجرامية هم من أصل كردي وكذلك من المدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم ميسورون، بمن في ذلك الأطباء ورجال الأعمال والتجار. وعادة ما كان الضحايا يختفون عند سفرهم، وبالدرجة الأولى عند نقاط التفتيش، أو كان يجري خطفهم من منازلهم ليلاً. وعلى سبيل المثال، وثقت اللجنة حالة حدث فيها، في ١٣ أيار/مايو، أن خطفت جماعة مسلحة رجلين وطفلاً لديه إعاقة ذهنية أثناء سفرهم من عفرين إلى أعزاز. وأفيد أنه عُثر على أحد المخطوفين ميتاً بعد ذلك ببضعة أيام وعليه علامات تعذيب، بينما طلب الخاطفون فدية قدرها ١٠.٠٠٠ دولار لإطلاق سراح الشخصين الآخرين المخطوفين. وتشير الروايات التي تلقتها اللجنة إلى أن الرجل الثاني قد عُثر عليه ميتاً بعد الحادث بأربعين يوماً وعليه أيضاً علامات تعذيب ظاهرة؛ وعُثر بعد ذلك على رفات الطفل.

٦٠- وكان يجري بانتظام توقيف واحتجاز وتعذيب وابتزاز الأفراد، ومن بينهم النشطاء الذين ينتقدون علانية الجماعات المسلحة والأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم داعمون للإدارة السابقة. وعلى سبيل المثال، قدم أحد الشهود وصفاً لحالته مفاده أنه بعد القبض عليه من

جانب جماعة مسلحة في كانون الثاني/يناير، عانى من الضرب المبرح والحروق الشديدة أثناء احتجازه إلى أن دُفع مبلغ ٦٠٠ دولار من أجل إطلاق سراحه. وفي حالة أخرى وقعت في شباط/فبراير، أُلقت جماعة مسلحة القبض على صحفي في عفرين وأُتهم بإبلاغ معلومات لوكالات أنباء أجنبية. وضرب ضرباً مبرحاً أثناء استجوابه.

٦١- وذكر مقيمون للجنة أن السكان المحليين ينظرون إلى موجات التوقيف الأخيرة على أنها ترمي في المقام الأول إلى توليد إيرادات مالية للجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، تلقت اللجنة تقارير مفادها أن شباناً أُوقفوا بشبهة التبعية لهياكل كردية قد أُجبروا على دفع غرامة قدرها ٤٠٠ دولار من أجل إطلاق سراحهم.

٦٢- وكثيراً ما مُنع أشخاص مدنيون عائدون إلى عفرين من دخول ممتلكاتهم إذا كان أفراد جماعات مسلحة وأفراد أسرهم قد استولوا عليها. وكان مطلوباً من آخرين دفع عدة آلاف من الدولارات لإعادة ممتلكاتهم وسياراتهم إليهم بعد سرقتهما (انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/39/65، الفقرة ٢٩). وتشير تقارير تلقتها اللجنة إلى أن مزارعين قد أُجبروا على دفع "ضرائب" لكي يزرعوا أراضيهم. وكان مطلوباً بالمثل من المزارعين العاملين في حقول الزيتون التخلي للجماعات المسلحة عن نسبة مئوية معينة من محصولهم كـ "ضرائب". وفضلاً عن ذلك، تلقت اللجنة عدة تقارير تتعلق بنهب مواقع تاريخية وأثرية من جانب جماعات مسلحة، بما في ذلك تل جنديرس. ويجري التحقيق في هذه التقارير.

٦٣- وأشارت أيضاً تقارير تلقتها اللجنة إلى أن عدة قيود على حقوق المرأة قد فُرضت في الأشهر الأخيرة، وخاصة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الفصائل المسلحة التي تنتهج أيديولوجيات متطرفة^(١٧). ومن بين الانتهاكات المرتكبة فرض أحكام زي مشددة على النساء والبنات وقيود على حريتهن في الحركة. وفي الوقت نفسه، قام أفراد جماعات مسلحة بالتحرش بنساء وبنات، وخاصة عند محاولتهن المرور عبر نقاط تفتيش.

٦٤- ودأب الضحايا الذين قدموا شكاوى إلى المجالس المحلية والشرطة العسكرية والموظفين الأتراك على القول بأن الأطراف المسيطرة تظل إما غير راغبة في تقديم سبل انتصاف فعالة أو غير قادرة على فعل ذلك. ولم تلتق اللجنة أي إشارة على أن السلطات التركية قادرة على السيطرة على التصرفات السيئة للجماعات المسلحة أو على أنها ترغب في ذلك.

٦٥- ولا زالت اللجنة تتلقى تقارير تدعي أن السلطات التركية تتحكم في الهياكل الإدارية والقضائية والتنفيذية وتنسق شؤونها وتمولها. وأشار سكان إلى أن السلطات التركية تعين القضاة والمحامين السوريين أو يجري تعيينهم بالتنسيق معها، وأنها تختار أيضاً وتدرّب أفراد الشرطة المدنية (الوثيقة A/HRC/40/70، الفقرة ٧٠). وأُفيد أنه كثيراً ما جرى إحلال أشخاص من أصل عربي محل موظفين ذوي أصل كردي عملوا سابقاً في المؤسسات. وحتى مع ذلك، استمر الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات في تقديم وصف مفاده أن الهياكل الإدارية والتنفيذية هي إلى حد بعيد غير قادرة على معالجة المظالم الناشئة عن السلوك غير المشروع من جانب عشرات الجماعات المسلحة.

(١٧) هذه الفصائل تشمل أحرار الشام وفيلق الشام وجيش أسود الشرقية ونور الدين زنكي.

٦٦- وتخلص اللجنة إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أفراد الجماعات المسلحة في عفرين لا يزالون يرتكبون جرائم حرب تتمثل في أخذ الرهائن والمعاملة القاسية والتعذيب (انظر الفقرات ٥٩-٦١ أعلاه) والنهب (انظر الفقرة ٦٢ أعلاه).

باء- المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

٦٧- فيما يخص جميع المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية، بما في ذلك محافظتنا ريف دمشق ودرعا، ظلت اللجنة تتلقى روايات تتحدث عن الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري (الوثيقة A/HRC/40/70، الفقرات ٧٣-٧٧). ففي يبرود والقلمون (ريف دمشق)، على سبيل المثال، جرى توقيف عشرات الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٥ عاماً واختفوا قسرياً أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض.

درعا

٦٨- لدى سيطرة القوات الحكومية على محافظة درعا من الجماعات المسلحة في أواخر تموز/يوليه ٢٠١٨، فرضت هذه القوات عملية "مصالحة" على المدنيين الذين قرروا البقاء في المنطقة^(١٨). وعلى وجه التحديد، كان مطلوباً من المدنيين التوقيع على قسم بالولاء حصلت اللجنة مؤخراً على نسخة منه. وتتضمن شروط القسم خرقاً عديدة لحقوق إنسان رئيسية، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي. وفضلاً عن ذلك، أُجبر المدنيون عن الكشوف عن اسم أي شخص اختار الإجماع من المنطقة، فضلاً عن معلومات الاتصال المفصلة لنشطاء حقوق الإنسان. وطوال النصف الثاني من عام ٢٠١٨، توجهت إحدى اللجان إلى القرى في جميع أنحاء درعا من أجل حمل المدنيين على التوقيع على هذه الوثيقة، ولم يُنح للمدنيين سوى دقائق لقراءتها والتوقيع عليها.

٦٩- وفيما يتعلق بـ "القوائم المطلوبة" التي جُمعت إلى حد كبير على أساس المعلومات الاستخباراتية التي جمعتها القوات الحكومية بالطريقة المشروحة أعلاه، تلقت اللجنة روايات عن حالات اختفاء قسري في جميع أنحاء محافظة درعا، كانت أغلبية ضحاياها من العاملين الإنسانيين الذين يُنظر إليهم على أنهم "خانوا البلد" لتوثيقهم الهجمات التي شنتها الحكومة. وأشار العديد من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أن الفرقة المدرعة الرابعة للجيش السوري تسيطر على درعا. وقال هؤلاء، وهم يصفون الوضع الأمني العام في درعا، إن الفرقة المدرعة الرابعة تقوم باستهداف الأفراد المرتبطين بانتفاضة عام ٢٠١١.

٧٠- وابتداءً من أواسط آذار/مارس، اعتدى الغضب على نحو متزايد المدنيين في مدينتي درعا وطفس إزاء عمليات الاعتقال التعسفي الجماعي المذكورة أعلاه وقاموا بالاحتجاج، مطالبين بإطلاق سراحهم. ورداً على ذلك، أطلقت القوات الحكومية، في ٢٣ و ٣٠ أيار/مايو وكذلك في ١٢ حزيران/يونيه، سراح نحو ٦١ فرداً من السجن. وتجرى تحقيقات في هذا الصدد.

٧١- وبالإضافة إلى الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري، لا يزال الوضع الإنساني العام في درعا يبعث على الكآبة. فالخدمات والمرافق، بما في ذلك الكهرباء والمياه

(١٨) بناء على قسم بالولاء والمصالحة، انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/36/55، الفقرات ٢٠-٢٢.

والغاز، غير متاحة للأغلبية الكاسحة من السكان. وفي معظم القرى، فإن اسطوانات الغاز إما أنها غير متاحة أو تباع بأسعار فاحشة. وأفاد أحد الرجال أن الكهرباء لا تُقدّم من الدولة إلا لفترة ساعتين إلى ثلاث ساعات يومياً، في حين أن المياه لا تُضخ إلا كل ثلاثة أيام وعندئذٍ لمدة بضع ساعات فقط وهو ما لا يكفي لتلبية حتى الاحتياجات الأساسية.

٧٢- ولا يزال الأطفال في درعا يعيشون حالة ضعف حاد، وخاصة أطفال المدارس الابتدائية والثانوية، نظراً إلى تدفق التلاميذ العائدين إلى المحافظة. وقبل هذا التدفق، كانت المدارس في جميع أنحاء درعا تستوعب في المتوسط من ٢٥ إلى ٣٠ تلميذاً في الفصل الواحد. بيد أن هذه الأرقام قد تضاعفت في الآونة الأخيرة. وتأثر كثير من المدارس بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فر العديد من المدرسين عندما سيطرت القوات الحكومية على المنطقة في تموز/يوليه ٢٠١٨، تاركين خلفهم أفراداً غير مؤهلين للتدريس للتلاميذ. ورغم أنه من الجدير بالثناء أن الحكومة قبلت الشهادات التعليمية الصادرة عن الجماعات المسلحة للأطفال الصغار، فمن الواضح أنها ترفض الاعتراف بالشهادات الصادرة للطلاب في الصفوف التاسع فما أعلى. وهذا يُجبر الآلاف من الطلاب على إعادة السنة وأخذ الامتحانات.

دوما، الغوطة الشرقية

٧٣- ما يزال الوضع الإجمالي للمدنيين في دوما بالغوطة الشرقية (ريف دمشق) حرجاً هو الآخر. وقدم من أجريت معهم المقابلات وصفاً مفاده وجود نقاط التفتيش كل ٢٠٠ متر تقريباً في جميع أنحاء دوما وهي نقاط أقامتها القوات الحكومية لتقييد وضبط حركة المدنيين الراغبين في الخروج من المنطقة. وتحتاج الأغلبية الشاسعة من السكان إلى الحصول على موافقة من أجل الانتقال من دوما إلى دمشق. وفي حالة منح السكان إذناً للذهاب إلى دمشق، يكون مطلوباً منهم ترك مستندات هويتهم مع جنود الحكومة عند نقاط التفتيش. وأشار أحد الرجال إلى أن الجنود الذين يُسيرون نقاط التفتيش لديهم نظام إلكتروني لتتبع حركة المدنيين الذين يدخلون إلى دوما ويخرجون منها.

٧٤- وردّ العديد ممن أُجريت معهم المقابلات صدى الإحساس المنتشر بالخوف لدى السكان في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة حيث يشهد المدنيون أشخاصاً آخرين يُعتقلون لكوّهم اتصلوا بأقاربهم في الشمال أو بالخارج^(١٩). وفي دوما، تحدّث المدنيون عن أن القوات الحكومية تقوم برصدتهم، مشيرين إلى أنه يجري التجسس على هواتفهم ورصدها باستمرار. وفي محاولة من جانب كثير من السكان في جميع أنحاء الغوطة الشرقية للحفاظ على خصوصيتهم، أقر هؤلاء بأنهم يستخدمون مرة واحدة فقط شرائح الهاتف المحمول.

٧٥- ولا تقدم الدولة خدمات الكهرباء إلى المناطق السكنية في دوما. وقد أشار بعض السكان إلى أن المياه المورّدة إلى المنطقة غير صالحة للشرب. وحالة الأطفال، شأنها شأن الحالة في درعا، حرجة جداً إذ أوضح سكان في دوما أن أعداداً كبيرة من الأطفال يقومون بالتسوّل في الشوارع أو ببيع الخبز والبقول السوداني أو يعملون في مواقع تشييد. وتحدّث سكان آخرون عن التأثير المتفاوت للفقر على البنات، مشيرين إلى أنه قد جرى "عرض" بنات صغيرات تبلغ أعمارهن ١٣ عاماً للزواج كزوجة ثانية أو ثالثة لرجال كبار في السن.

(١٩) انظر: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١٠(٣).

جيم - تشريد السكان

٧٦- أدى الصراع السوري إلى تشريد قرابة ١٣ مليون شخص من المدنيين، من بينهم ٦,٧ ملايين لاجئ و ٦,٢ ملايين مشرد داخلياً من النساء والرجال والأطفال. وكثير من هؤلاء، الذين اقتُلِعوا من ديارهم وأجبروا على ترك كل شيء وراءهم، لا يزالون يعانون انتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية الأساسية. كما أن الهجمات الموجهة ضد المنشآت الطبية والتعليمية، بالإضافة إلى العواقب التي تعترض المساعدات الإنسانية وتدمير الإمدادات الغذائية، قد زادت من تعقيد المحنة التي يواجهها الفارون ومن تفاقم ضعف حالهم.

٧٧- وأغلبية المشردين هم من النساء والأطفال الذين لا يزالون يتأثرون تأثراً ضاراً بالصراع الدائر. وفي سياق هذا التشريد وما وراءه، تواجه النساء والبنات مخاطر أعلى تتمثل في الاستغلال والانتهاكات. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون مخاوف كبيرة تتعلق بالحماية والمساعدة عند نقلهم إلى مستوطنات تكون الخدمات فيها محدودة بشدة. وعلاوة على ذلك، فإن التشريد يفاقم أوجه انعدام المساواة بين الجنسين القائمة فعلاً من قبل ومن الأضرار المرتبطة بنوع الجنس.

مخيم الركبان

٧٨- بعد قرابة أربع سنوات من العيش في أوضاع متدهورة بشكل مستمر وفي ظل تقديم إمدادات الإغاثة بشكل متقطع^(٢٠)، غادر نحو ١٦ ٠٠٠ شخص من النساء والرجال والأطفال مخيم الركبان عقب سلسلة من عمليات الإجلاء التي نُظمت هناك في الفترة ما بين أواخر آذار/مارس وأيار/مايو. وشرح الأشخاص الذين أُجِّلوا للجنة أنه تعيّن عليهم أن يدفعوا أجر نقلهم، بما في ذلك أجر نقل ماشيتهم وأمتعتهم الأخرى، لمغادرة مخيم الركبان كي يسافروا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ومن هناك، نُقل المدنيون بالحافلات مرة أخرى على دفعات وخضعوا للفحص عن طريق الفرز الأمني قبل أن يصلوا إلى مقاصدهم في محافظة حمص.

٧٩- أمّا أولئك المفتقرون إلى الموارد المالية أو غير القادرين من نواحٍ أخرى على ضمان نقلهم خارج مخيم الركبان فإنهم ظلوا مآكثين فيه يعانون أوضاعاً بائسة وسط منطقة قفر. وتأثرت النساء والبنات بالوضع تأثراً غير متناسب بفعل العنف والاستغلال الجائحين، الجنسي منهنما والقائم على نوع الجنس (الجنساني). ويتسم وضع الأطفال بالشدة بوجه خاص، فأغلبية الأولاد والبنات بالمخيم قد ضاعت عليهم الدراسة بالمدارس لنحو خمس سنوات، بالإضافة إلى الأطفال الذين لم تُسجَّل ولاداتهم رسمياً قط لدى السلطات المختصة. ولم تعد الأغذية والأدوية واللوازم الأخرى المنقذة للحياة متاحة.

٨٠- وعلاوة على ذلك، يبدو أن قرار المغادرة مدفوع بالآمال الضئيلة في وصول المزيد من الإمدادات الإغاثية الإنسانية وبالعدد المتزايد للوفيات التي لا يمكن تجنبها - بما في ذلك وفيات الرضع - عقب إغلاق طرق الإمداد التي كان المدنيون يستخدمونها سابقاً لتهرب الأغذية

(٢٠) كان ٦ شباط/فبراير هو تاريخ آخر قافلة إنسانية متجهة إلى مخيم الركبان وكانت منظّمة بشكل مشترك بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري. وكانت القافلة تتكون من أغذية ومواد صحية وغذائية ولقاحات ولوازم تعليمية ومواد أخرى

والأدوية. كذلك تعرقل الانتهاكات المستمرة في جميع أنحاء المناطق التي تسيطر عليها الحكومة حق المدنيين في اللجوء إلى العودة الطوعية، بأمان وكرامة، إلى مناطقهم الأصلية أو إلى وجهة أخرى من اختيارهم هم^(٢١).

مخيم الهول

٨١- في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، قامت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بتكثيف الهجمات في شرقي محافظة دير الزور، مستهدفةً آخر المواقع الحصينة لتنظيم الدولة الإسلامية (الفرقات ٢٦-٣٣ أعلاه). ونتيجةً لذلك، حُصر عشرات الآلاف من الأفراد، ومن بينهم مقاتلو هذا التنظيم، في منطقة لا تزيد عن نحو ٥٠٠ كيلومتر مربع كانت الموارد فيها شحيحة بالفعل وكانت الخدمات لا وجود لها إلى حد كبير. وحكى الشهود، الذين تقطعت بهم السبل، كيف عاشوا في خيم ويكابدون الحياة بلا طعام أو ماء تقريباً، وأنهم كانوا يتحركون باستمرار لكي يفروا من القصف الجوي والأرضي المستمر تقريباً والذي تسبب في وقوع إصابات للعشرات من المدنيين. وفي بعض الحالات، قام الإرهابيون التابعون لتنظيم الدولة الإسلامية بمنع الأفراد، بمن فيهم أفراد أسر ونساء الأيزيديين، من الفرار من المنطقة. فالناجيات من المعارك الأخيرة في الباغوز يتحدثن بشكل متسق عن عدم تمكنهن من الهروب إلا بعد مقتل أزواجهن في القتال. وشرح الهاربون، ومعظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، أنهم أُجبروا على الاختفاء من أجل النجاة، مع محدودية إمكانية حصولهم على الطعام والمياه.

٨٢- وفي رد فعل على تدفق الأفراد النازحين من الباغوز، أنشأت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مواقع مداراة مؤقتاً تبعد نحو ٧٠٠ متر عن خطوط الجبهة - فيما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني^(٢٢) - حيث احتُجز الأفراد الهاربون في أوضاع كانت إمكانية حصولهم في ظلها على الأدوية والخدمات الصحية محدودة وذلك لمدة يومين في انتظار الانتهاء من إجراءات الفرز. وفُصل الرجال والأولاد، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاماً، والذين يُنظر إليهم على أنهم من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، عن النساء والأطفال، ونُقلوا إلى مواقع احتجاز لا يزال معظمهم محتجزين فيها دون ضمانات قضائية كافية في ظل أوضاع تُفضي إلى إساءة معاملة المحتجزين.

٨٣- ثم جرى تكديس النساء والأطفال، بمن فيهم الجرحى والمرضى، في شاحنات بلا سقف ونُقلوا بالجملة إلى مخيم الهول الذي أصبح - بحلول نهاية الهجوم في آذار/مارس - يعيش فيه قرابة ٧٣ ٠٠٠ شخص، كانت نسبة النساء والأطفال منهم ٩٢ في المائة. وسُجل ما لا يقل عن ٣٩٠ حالة وفاة كان يمكن تجنبها، فقد حدثت في معظمها بسبب الالتهاب الرئوي أو الجفاف أو سوء التغذية، وهو ما أضر بصورة رئيسية على الأولاد والبنات الذين لا تتجاوز أعمار بعضهم ٥ سنوات، إما وهم في طريقهم إلى مخيم الهول أو بعد وصولهم بفترة وجيزة.

(٢١) انظر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشرذ الداخلي، المبدأ ٢٨.

(٢٢) انظر: Henckaerts and Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law*, rule 121 (هينكيرتس ودوسوالد - بيك، القانون الدولي الإنساني العربي، القاعدة ١٢١)، وجاء فيه "أن الأشخاص المحرومين من حريتهم يجب احتجازهم في أماكن بعيدة عن منطقة القتال وتكفل حفظ صحتهم ونظافتهم الصحية".

ولا تزال الأوضاع المعيشية هناك مزرية، فالأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات قد ذكروا مراراً كيف كانت إجراءات الفرز في المواقع المدارة تسبب في كثير من الأحيان تأخير الحصول على المساعدة الطبية رغم وجود مرضى بصورة واضحة من الأطفال وكبار السن ومن ذوي الإعاقات، فضلاً عن الحوامل والأمهات الحديثات الولادة. وغمرت مياه الأمطار الغزيرة الخيم، بينما أصبحت الدوسنطاريا والأمراض المعدية والأمراض الجلدية متفشية، ما عقّد الآثار الطويلة الأجل المترتبة على سوء التغذية. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، عادت نحو ٨٠٠ أسرة إلى محافظة الرقة، بينما نُقل أفراد آخرون من أهل الخيام إلى بلدان قد يواجهون فيها خطر التعرّض للتعذيب أو سوء المعاملة أو عقوبة الإعدام بما يشكل انتهاكاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية. ووقت كتابة هذا التقرير، كان نحو ٧٠.٠٠٠ شخص يكابدون العيش في مخيم الهول.

٨٤- ويوجد نحو ١١.٠٠٠ فرد من أفراد أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الأجنبي، يعيشون مفصولين عن عامة السكان، بعيداً عن مصادر الطعام والرعاية الصحية التي يستفيد منها سكان المخيم الآخرون. ووصف كثيرون حالة هؤلاء، الذين يعيشون تحت حراسة وفي إطار سياج، بأنهم محرومون من الطعام وممنوعون من تلقي الرعاية الطبية، حتى من أجل أطفالهم الرضع (الذين بدت على بعضهم إصابات واضحة من الشظايا، ويعانون من سوء التغذية الحاد و/أو الذين هلكوا في نهاية المطاف). وتحتجز قسداً أفراد أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في اثنين على الأقل من المخيمات المماثلة، هما مخيم روج (محافظة الحسكة) ومخيم عين عيسى (محافظة الرقة). ويجري التحقيق فيما وقع للنساء المحتجزات في المخيمات من حوادث تحرّش من جانب الحراس التابعين لقوات سوريا الديمقراطية (قسد).

٨٥- ولا تزال قسداً تحتجز معظم أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الأجنبي، بمن فيهم الأطفال، وهم محتجزون في طي النسيان، بالنظر إلى أن كثيراً من بلدانهم الأصلية رفضت في البداية إعادتهم إلى أرض الوطن. وبعد ذلك، لا تزال النساء والأطفال محتجزين يواجهون خطراً أكبر يتمثل في زيادة التطرف، ولا سيما بالنظر إلى عدم وجود برامج إعادة تأهيل تراعي العمر ونوع الجنس. وأفادت التقارير بوقوع عدة حوادث شنت فيها نساء تحوّلن للتطرف هجمات على إناث أخريات من المقيمين بالمخيم، بما في ذلك ضرب ومضايقة النساء اللاتي يُنظر إليهن على أنهن "كافرات" وحرقت خيامهن. ويعيش في المخيم زهاء ٣٥٠٠ طفل، من بينهم ٥٠٢ طفل غير مصحوبين، كثير منهم وُلدوا لمقاتلين أجنبي، بما في ذلك نتيجة للاغتصاب. وأغلبية هؤلاء، شأنهم شأن أمهاتهم، يفتقرون إلى وثائق هوية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعريض حقهم في الجنسية للخطر^(٢٣)، وإلى عرقلة عمليات جمع شمل الأسر، ويعرضهم بدرجة أكبر لخطر المعاناة من الاستغلال وسوء المعاملة.

٨٦- وإلى جانب أفراد أسر مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، خرج من المعقل الأخير للتنظيم في الباغوز عدد كبير من النساء والبنات والأولاد الأيزيديين وأخذتهم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى مخيم الهول. وكثير من هؤلاء، المصحوبين في كثير من الحالات بأسر أسرهم، قد أخفوا هوياتهم العرقية والدينية خوفاً من أعمال الانتقام من جانب مؤيدي التنظيم وخوفاً من التهديدات القائلة بأن التنظيم قد يعود. وخشيت نساء أخريات من أن الوصم الناجم عن

(٢٣) انظر: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٤؛ واتفاقية حقوق الطفل، المادة ٧.

الفظائع الجمة المرتكبة ضدهم، بما في ذلك الرق الجنسي والاغتصاب^(٢٤)، من شأنه أن يقصيهن من المجتمع الأيزيدي، كما أخبرهم بذلك في كثير من الأحيان مقاتلو التنظيم أثناء وجودهن قيد الأسر.

٨٧- وقد تضمن قرار صادر عن المجلس الروحاني الأيزيدي الأعلى^(٢٥) أن تُقبل مرة أخرى في صفوف الجماعة الأيزيدية النساء الأيزيديات اللاتي جرى إنقاذهن، ولكن بدون أطفالهن المولودين لمقاتلين تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية نتيجة للاغتصاب^(٢٦). وواجهت الناجيات من هذه الأحداث اللاتي سعين إلى العودة معضلة مؤلمة هي الاختيار ما بين ترك أطفالهن في دور للأيتام في الجمهورية العربية السورية أو النفي من مجتمعهن الأيزيدي. وبعض النساء الأيزيديات، الموجودات بشكل متفرق في مخيمات مؤقتة في شرقي الجمهورية العربية السورية، كن محتجزات مع أفراد أسر آسريهن، الأمر الذي فاقم من صدمة تجربتهن. كما أن النساء الأيزيديات في مخيم الهول، بعد أن عانين من انتهاكات متعددة وإزاء عدم وضوح احتمالات عودتهن إلى مجتمعهن، لم تكن لديهن هن وأطفالهن سوى إمكانية محدودة للحصول على الرعاية الطبية والدعم النفسي وعلاج الصدمة وهي أمور ضرورية من أجل تعافيهن.

٨٨- وعندما وصف الناجون الأيزيديون الجرائم التي عانوا منها وشهدوها، كانت الجريمة التي ظهرت كأكثر الروايات شيوعاً لديهم، وخاصة لدى البنات الأيزيديات، هي فقدان الهوية والإحساس بالانتماء، بالإضافة إلى الخوف والمعاناة من الضرر والألم. وحكى الأولاد الأيزيديون روايات مماثلة، بالإضافة إلى إنكار أصولهم العرقية - الدينية ونسيان أسرهم بالولادة وأسمائهم ولغتهم الأم. وازدادت صدمة هذه التجربة وطأة في حالات الانفصال الأسري عندما تعيّن على الأمهات، بوصفهن أعضاء في المجموعة، التخلّي عن أطفالهن المولدين في الأسر وتركهن في دور للأيتام من أجل التمكّن من الالتحاق من جديد بمجتمعهن. وفي بعض الحالات، أسهم هذا "الاختيار" في إحجام الأمهات الأيزيديات عن ترك مخيم الهول، ما زاد من اغترابهن عن مجتمعاتهن. ومع إجبار معظم الناجين الأيزيديين على اللجوء إلى مخيم الهول ومخيمات الاحتجاز المماثلة في شرقي الجمهورية العربية السورية، فإن الآثار الطويلة الأجل للأضرار المتسمة بطابع الإبادة الجماعية تزيد من إشكالية الوجود غير المستقر والخصائص الفريدة للأيزيديين كجماعة أقلية عرقية ودينية^(٢٧)، وإشكالية الجوانب غير الملموسة لثقافتهم، مثل الممارسات والطقوس التقليدية، وما إلى ذلك^(٢٨).

(٢٤) تناولت اللجنة سابقاً الجرائم المرتكبة ضد النساء والبنات الأيزيديات اللاتي أُخذن إلى المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية. انظر ورقة غرفة الاجتماعات "They came to destroy": ISIS crimes against Yazidis" (A/HRC/32/CRP.2) ("لقد جاؤوا ليدمروا: جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد الأيزيديين"). متاح على الرابط: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/ICISyria/Pages/Documentation.aspx>.

(٢٥) في ٢٤ نيسان/أبريل، أصدر المجلس الروحاني الأيزيدي الأعلى إعلاناً قبل فيه جميع الناجيات اللاتي جرى إنقاذهن. بيد أن هذا القرار قد عُيّر بعد ذلك بثلاثة أيام لكي يستبعد الأطفال المولودين لمقاتلين تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية.

(٢٦) انظر بصورة عامة الوثيقة A/HRC/32/CRP.2.

(٢٧) Global Justice Center, "Beyond killing: gender, genocide, and obligations under international law" (New York, 2018).

(٢٨) اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، المادة ١.

دال - الأضرار المتعلقة بنوع الجنس

٨٩- شهد السوريون، نساءً ورجالاً وأولاداً، عدداً هائلاً من الانتهاكات المتصلة بالصراع الدائر، بما في ذلك الهجمات العشوائية، وحرب الحصار غير المشروعة، وعمليات الاحتجاز والاختفاء القسري الواسعة الانتشار، بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية المدنية الرئيسية، وشن هجمات على أماكن الإقامة والإمدادات الغذائية. وأدت الأدوار المرتبطة بالجنسين، وما تقوم عليه من أوجه انعدام مساواة، إلى تغذية هذه الانتهاكات وتضخيم تأثيرها، مما أوقع أضراراً متعددة الأوجه بالناجين منها، الأمر الذي يشكل تجارهم السلبية تشكيلاً مختلفاً. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن الأضرار المرتبطة بنوع الجنس تشمل الأضرار المادية والبدنية، فإنها تشمل أيضاً الأضرار غير المعترف بها، بما في ذلك الأضرار الاجتماعية - الاقتصادية والمعنوية المتميزة، والتي تؤثر سلباً على ممارسة طائفة واسعة من حقوق الإنسان.

٩٠- وقد أثرت عمليات الهجوم الواسعة النطاق التي شنتها جميع الأطراف على استمرار تقديم الخدمات وزادت من الضرر الواقع على البنية التحتية المدنية، مخرجةً إياها من الخدمة في كثير من الأحيان دون إمكانية إصلاحها. فإمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية في إدلب من جانب النساء، وخاصة في حالة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء والتي تحتاج إلى ضمان سبل عيش مستدامة، قد تأثرت تأثيراً شديداً عقب الحرائق التي أحرقت عشرات آلاف الهكتارات من أراضي المحاصيل وحقول القمح. ومع تسبب الأعمال القتالية في إيقاع أضرار أو دمار كامل بالعديد من المرافق الطبية، أُجبرت نساء كثيرات على أن يلدن في حقول الزيتون دون أن يتلقين ما يلزم من مساعدة طبية قبل الولادة وبعدها. وبينما استعادت الخدمات تدريجياً في مناطق معينة في الغوطة الشرقية، فإنها في أماكن أخرى ظلت غير موجودة إلى حد كبير. كما أن العنف المتزايد بين شركاء الحياة الحميمين ولا سيما في إدلب، الذي تفاقم بسبب الوضع الاقتصادي الهش وغياب سيادة القانون وآليات الحماية بوجه عام، قد اشتد أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض وأسهم في تفشي زواج الأطفال، وخاصة في الغوطة الشرقية، من أجل التخفيف من الأعباء المالية. فمن أجريت معهم مقابلات، وكثير منهن أراهن فقدان أزواجهن نتيجة للحرب، شرحوا على نحو متسق أنهم يعملهم هذا قد حموا "شرف" بناتهم وبالتالي سمعة الأسرة. وجرى تزويج بنت عمرها ١٢ عاماً مصابة بإعاقات بدنية في دوما لأسباب مماثلة.

٩١- وأثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، استمرت أفعال الاغتصاب والأشكال الأخرى من العنف الجنسي في الحدوث. ومارس العنف الجنسي دوراً بارزاً في الصراع، بسبب الخوف من الاغتصاب والعنف المرتكب ومن التهديد بهما^(٢٩). وتقوم اللجنة حالياً باستعراض التقارير المتعلقة بالاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء، بمن في ذلك العائدات والمدنيون الرجال والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، اللذين ادّعى أنهما ارتكبا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. والتحقيقات جارية في هذا الصدد.

(٢٩) انظر ورقة غرفة الاجتماعات: "I lost my dignity": sexual and gender-based violence in the Syrian Arab Republic ("فقدت كرامتي": العنف الجنسي والعنف الجنساني في الجمهورية العربية السورية" (الوثيقة A/HRC/37/CRP.3). متاحة على الرابط: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/Documentation.aspx>

٩٢ - وتُظهر الأضرار المرتبطة بنوع الجنس أيضاً في ممارسة الحقوق الرئيسية. ففي الجمهورية العربية السورية، ظل عدد الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة يتزايد بسرعة نتيجةً لقيام القوات الحكومية في المقام الأول، على نطاق واسع وبشكل منهجي، بتوقيف واخفاء الرجال والأولاد الأكبر من ١٥ عاماً^(٣٠). ولم يحدث أي توثيق لوفاة كثير من هؤلاء الرجال والأولاد، ما ترك أفراد الأسر غير قادرين على الوصول إلى أي وثائق تثبت وفاة أحبائهم. وبدون شهادة وفاة رسمية، لا يكون بمقدور النساء المضيّ قُدماً في الجوانب القانونية للوفاة، وهو ما أعاق بدوره ممارسة حقوق الميراث والوصاية وقيد بشدة حرية التنقل، وخاصة السفر إلى الخارج مع الأطفال القاصرين. ووصفت نساء سوريات الوضع بقولهن إنه لكي تضمن كثير من النساء حقوقهن فيهن أجبرن على إعلان وفاة أزواجهن بعد مرور أربع سنوات أو الادعاء بهجرتن بعد مرور عام^(٣١).

٩٣ - وعلاوة على ذلك، واجهت النساء السوريات صعوبات في تسجيل أطفالهن. فبالنظر إلى أن الجنسية السورية تُمنح للطفل عن طريق والده السوري^(٣٢)، تواجه النساء السوريات عقبات عند السعي إدارياً إلى التسجيل المدني للمولود عند غياب الوالد. وعلى الرغم من الأحكام القانونية التي تمنح المرأة من منح الجنسية السورية بدون إثبات وجود صلة قانونية بالأب، بما في ذلك منحها للأطفال المولودين خارج إطار الزواج، كما هو الأمر في حالات الاغتصاب^(٣٣)، فيبدو أن ذلك نادراً ما يكون هو الحال، ربما بسبب الأعراف الاجتماعية والوصم المرتبط بذلك.

٩٤ - وعلى سبيل المثال، غادرت مخيم الهول إلى محافظة الرقة ما لا يقل عن ٨٠٠ أسرة، تضم نساءً سوريات وأطفالاً لهم صلات أسرية بمقاتلين أجنب تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية. وقدم الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات وصفاً لكيف كانت محاولات تسجيل الأطفال المولودين لمقاتلين أجنب ومنحهم الجنسية أمام مكاتب السجل المدني الحكومية في محافظة حمص غير موفقة إلى حد بعيد. وآثار هذه القرارات، التي هي بعيدة عن تحقيق مصالح الطفل الفضلى، تحدُّ بشكل جوهري من إمكانية حصول الطفل على خدمات الصحة والتعليم وتزيد من احتمالات استغلال الطفل والإساءة إليه والاتجار به.

٩٥ - وتأثرت بهذا الصراع أيضاً تأثراً سلبياً النساء والبنات ذوات الإعاقات البدنية والذهنية. ففي محافظة إدلب، أُجبرت النساء والبنات ذوات الإعاقات - المتأثرات بشدة من عدم توافر فرص اقتصادية - على الانتقال إلى مخيمات عتمة العنقودية التي تديرها "حكومة الإنقاذ" التابعة لإرهابيي هيئة تحرير الشام. وقدمت امرأة مبتورة الساق وصفاً للأوضاع المعيشية المزرية التي

(٣٠) انظر، على سبيل المثال، "Death notifications in the Syrian Arab Republic" ("إخطارات الوفاة في الجمهورية العربية السورية"، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الصادر عن اللجنة؛ وكذلك ورقة غرفة الاجتماعات A/HRC/31/CRP.1 المعنونة "Out of sight, out of mind: deaths in detention in the Syrian Arab Republic" ("البعيد عن العين بعيد عن الخاطر: أحداث الوفاة أثناء الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية"). متاح على الرابط: <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/ICISyria/Pages/Documentation.aspx>.

(٣١) انظر قانون الأحوال الشخصية السوري، المادتين ١٠٩ و ٢٠٥(٢).

(٣٢) انظر: المرسوم التشريعي رقم ٢٧٦، المادة ٣.

(٣٣) المرجع نفسه، المادة ٣(ب).

كانت تعيش فيها هي وأطفالها الأربعة بلا مساعدات إنسانية وبدون توافر الخدمات المتخصصة التي لا غنى عنها لا تتقالتها.

سادساً - التوصيات

٩٦- بالنظر إلى أن الصراع في الجمهورية العربية السورية لا يزال يجري مجراه، فإنه قد أسفر عن التدخّل النشط من جانب عدد من الدول الأعضاء دعماً ومعارضةً للحكومة عن طريق اتخاذ إجراءات مباشرة على الأرض وكذلك عن طريق تقديم الدعم اللوجستي والمادي والمالي إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

٩٧- وتكرر اللجنة من جديد التوصيات المقدّمة منها في تقاريرها السابقة، مع التأكيد بوجه خاص على حماية المدنيين، بمن في ذلك السكان المشردون، ولا سيما في المناطق التي توجد فيها أعمال قتال جارية.

٩٨- توصي اللجنة بأن تقوم الجمهورية العربية السورية بما يلي:

(أ) ضمان إمكانية وصول المدنيين المحتاجين بدون شروط وبشكل مستمر إلى الإغاثة الإنسانية والطبية، وتقديم ضمانات بحماية المعونة والعاملين في مجالي المعونة والصحة؛

(ب) ضمان توفير أسباب الحماية والمساعدة للنساء والبنات النازحات والعائدات، بما في ذلك حصولهن على الخدمات الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، فضلاً عن الحقوق الأساسية، مثل الملكية والتوثيق، بطريقة فعالة ومستدامة؛

(ج) السماح غير المشروط بوصول المراقبين المستقلين والمنظمات الإنسانية إلى جميع أماكن الاحتجاز، والإفراج عن أي أشخاص يكونون قد احتجزوا بشكل تعسفي، وخاصة النساء والأطفال؛

(د) اتخاذ جميع التدابير الممكنة، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، لتحديد وضع الأشخاص المحتجزين و/أو المختفين والبحث عنهم والكشف عن مصيرهم، ومواصلة إقامة قناة فعالة للاتصال مع الأسر، وخاصة الزوجات، لضمان أن تُلبي على النحو الملتمس احتياجاتها القانونية والاقتصادية والنفسية؛

(هـ) تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك التوصية العامة رقم ٣٠ (٢٠١٣) بشأن وضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع؛ والاعتراف بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و٢١٢٢ (٢٠١٣)، اللذين يؤكّدان من جديد الحاجة إلى حماية النساء والبنات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛

(و) ضمان توفير إمكانية حصول المدنيين ذوي الإعاقة على الخدمات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم توفير إعادة الإدماج وإعادة التأهيل والدعم النفسي لهم لضمان تلبية احتياجاتهم تلبية فعالة، وخاصة النساء والبنات ذوات الإعاقة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٧٥ (٢٠١٩).

٩٩ - توصي اللجنة بأن يقوم المجتمع الدولي بما يلي:

(ز) الامتثال لالتزاماته باحترام وضممان احترام اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، بالامتناع عن تقديم الأسلحة إلى أطراف النزاع وعن تمويلها وعن تقديم أشكال الدعم الأخرى إلى هذه الأطراف عندما يُتوقع أن يُستخدم هذا الدعم في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٦٧ (٢٠١٩) وكذلك لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٤١؛

(ح) التصديق على المعاهدات التي تعزز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان عند نقل الأسلحة، وخاصة معاهدة تجارة الأسلحة، التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٤؛

(ط) تعليق الجزاءات الاقتصادية التي تضر بالسكان السوريين بشكل مباشر، وخاصة فيما يتعلق بإعمال حقوق الطفل؛

١٠٠ - توصي اللجنة بأن يقوم التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة هو وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) بما يلي:

(ي) مراجعة وتعزيز بروتوكولات العمليات والبروتوكولات التكتيكية الحالية لمنع وقوع ضحايا من المدنيين، وخاصة في سياق الهجمات الجوية التي تُشن لدعم قوات قسد و/أو القوات العسكرية الدولية؛

(ك) إجراء مراجعات وتحقيقات بعد العمليات، وضممان الشفافية عن طريق نشر النتائج، عقب ظهور ادعاءات بوقوع ضحايا في صفوف المدنيين من العمليات الجوية وعمليات البحث الليلية، بغية تحديد أنماط الضرر الأوسع نطاقاً، وتحسين الممارسات العملية وتعزيز المساءلة، وضممان دفع تعويضات كافية وفورية؛

(ل) السماح غير المشروط بوصول المراقبين المستقلين والمنظمات الإنسانية إلى جميع أماكن الاحتجاز، والإفراج عن أي محتجزين احتُجزوا بشكل تعسفي، وخاصة النساء والأطفال؛

(م) ضممان عدم احتجاز أي طفل يقل عمره عن ١٨ عاماً إلا كتدبير من تدابير الملاذ الأخير وألا يُحتجز، في هذه الحالات الاستثنائية، إلا لأقصر فترة زمنية مناسبة، وأن يُحتجزوا بشكل منفصل عن البالغين المحتجزين.

١٠١ - في شمال غربي الجمهورية العربية السورية، وخاصة في المنطقة المنزوعة السلاح، توصي اللجنة بأن تقوم جميع الأطراف بما يلي:

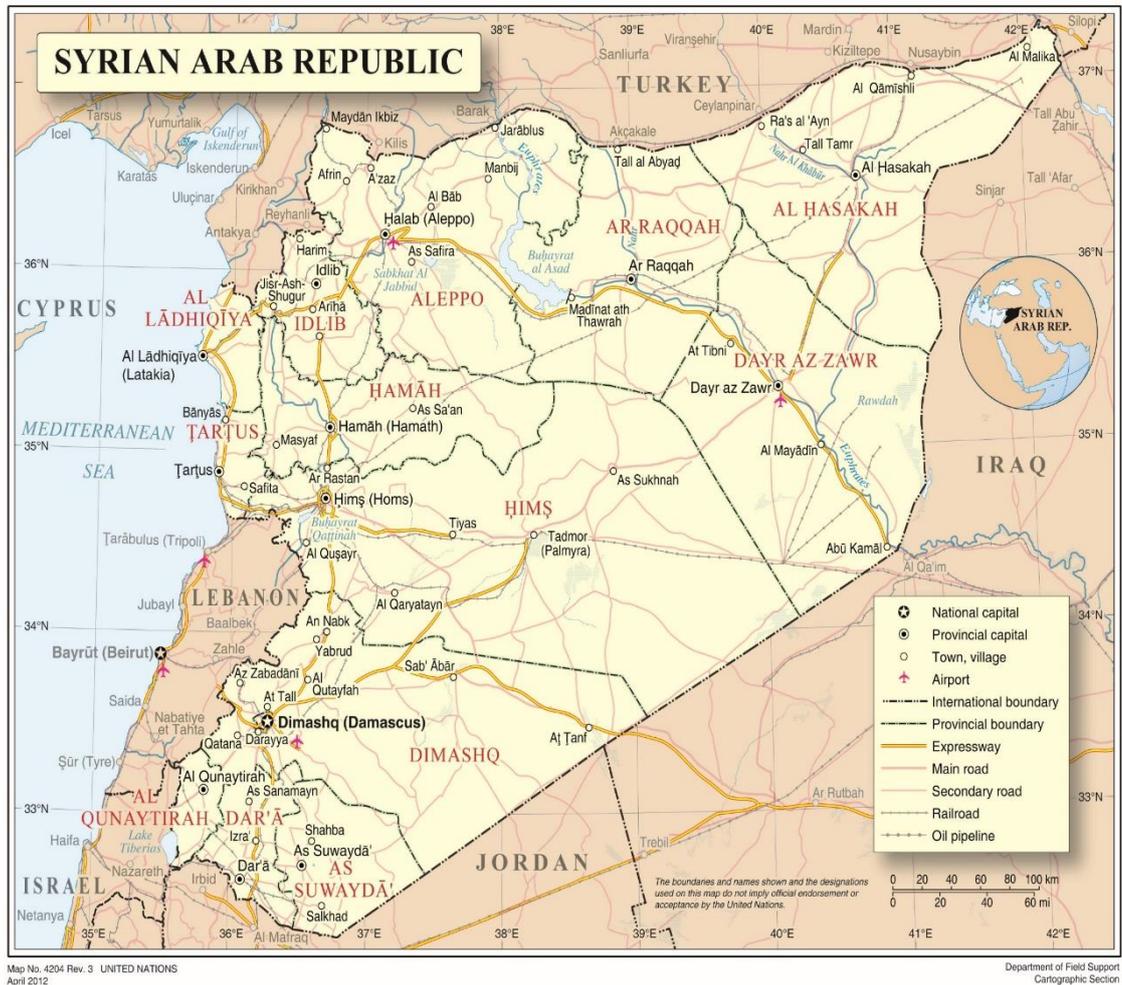
(ن) وقف الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، وخاصة ضد المرافق الطبية والعاملين الطبيين ووسائل النقل الطبية؛

(س) إعطاء الأولوية للبحث عن حل دائم للأزمة الراهنة في المنطقة المنزوعة السلاح عن طريق عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؛

(ع) تنفيذ المذكرة المتعلقة بتحقيق استقرار الوضع في منطقة خفض التصعيد بإدلب والتي وقّع عليها الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

Annex I

Map of the Syrian Arab Republic¹



¹ The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex II

Attacks in Idlib, northern Hama, Ladhqiyah and western Aleppo

1. On 4 April, at approximately 10.30 a.m., Government forces launched a surface-to-surface rocket attack consisting of at least three rockets with prohibited cluster munitions in Kafr Nabl town (southern Idlib), where approximately 80,000 residents lived. Witnesses described hearing explosions intensifying towards 10.45 a.m., followed by a number of smaller bomblets that exploded in residential areas throughout the town. Within the span of 15 minutes, at least three rockets were launched over a radius of some 800 metres, consisting of cluster bombs that dispersed bomblets 15 centimetres long. Numerous civilian homes were damaged, along with a commercial shop, and a public market known amongst community residents as the “Thursday market,” the day numerous civilians were shopping. At least 14 civilians were killed and 50 others injured, the majority of whom were women and children. Fearing further attacks, the majority of schools and hospitals in Kafr Nabl town were closed down, depriving thousands of education and medical assistance.

2. On 5 May, beginning in early afternoon, multiple air strikes struck a cave-hospital in Haas town, destroying the facility and vital medical equipment. No casualties were endured, however, as 14 staff and up to 20 patients were evacuated to a hospital in Marat al Numan (Idlib) after the first air strike. One interviewee described that, after the attack, he and other staff members ran to take shelter in olive fields some 150–200 metres away, while pro-Government forces launched second and third air strikes that destroyed the hospital. At approximately 3.00 p.m., a fourth air strike hit al-Hayat hospital, largely destroying the structure. At 9.00 p.m. the same day, a fifth air strike was launched al-Hayat hospital that destroyed the building.

3. Also on 5 May, at approximately 5.30 p.m., pro-Government forces attacked Orient hospital in Kafr Nabl (Idlib) three times, with 3 to 5 minutes between each strike. Orient hospital was the closest medical facility to the Hass cave hospital, and had served up to 500 patients per day. The first air strike struck the main entrance. Two persons were killed and another five injured. The attacks rendered Orient hospital completely destroyed and inoperable. Some 8,000 families fled Kafr Nabl since the first onslaught of aerial attacks in February, many of whom were left with no choice but to shelter under olive trees throughout northern Idlib. Also on 5 May, pro-Government forces launched air strikes against al-Sham hospital.